رؤية إستشرافية بسيناريوهات لأثر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

A Forward - Looking Vision with Scenarios of World Trade Organisation Conventions Effects on Small and Average Companies in Algeria.

د/ توايتية الطاهر
أستاذ محاضر
جامعة أم البواقي- الجزائر
tahar0082@yahoo.fr

أ/ براهمي خالد
أستاذ محاضر
جامعة تبسة- الجزائر
khaled1983.12@gmail.com

تاريخ الإرسال:2017/06/24 | **تاريخ القبول:2018/02/04** | **تاريخ النشر:2018/03/01**

ملخص:

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق من جهة ، ومحاولة الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، هذا ما سيطرح تحديات على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تستوجب البحث والاهتمام، لمحاولة التخفيف والحد من الآثار السلبية وإثراء الآثار الايجابية برفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات، من خلال ما تتوفر عليه الجزائر من ميزات نسبية علميا وتكنولوجيا في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

Abstract

This the economic sector is susceptible to foreign competition the joining the World Trade Organization may pose some challenges on these enterprises. this in fact leads us to make much attention in order To foster the positive aspects of such enterprises and create high level competence and competition among them given that the economic sector In Algeria witnesses scientific and technological progress.

Key words: small and medium-sized enterprises, the World Trade Organization.

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية هامة، أصبحت تضغط عليه وتدفعه إلى ضرورة التفاعل معها، خاصة بعد انتهاج حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، ومن بينها إبرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتسارع مفاوضات الانضمام المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للدخول في النظام التجاري العالمي الجديد، ومن خلال هذه الدراسة تم وضع بعض التصورات المقترحة لأثار اتفاقيات المنظمة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بحيث سندرس في السيناريو الأول مختلف الآثار السلبية التي ستخلفها اتفاقيات المنظمة على هذا القطاع، أما السيناريو الثاني فسندرس فيه مختلف الآثار الايجابية التي ستخلفها اتفاقيات المنظمة على تنافسية هذه المؤسسات، وينطلق هذا السيناريو من فرضية حدوث إصلاحات على الوضعية الحالية للمؤسسات جراء تطبيق اتفاقيات المنظمة ، من اجل إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن هذا القطاع في ظل الالتزام بأحكام وقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: طرح الإشكالية:

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وفي ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، ومن هذا المنطلق يمكن أن تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي: **ما هي الآثار والانعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

وحتى نستوفي الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية،علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف انتقل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من القطاع الثانوي في الإستراتيجية التنموية، إلى أن أصبح قطاعا حيويا ترتكز عليه آفاق التنمية الاقتصادية؟

2- ما هي أهم التصورات المقترحة التي يمكن وضعها لتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة المنافسة الأجنبية المحتملة في ظل تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؟

ثانيا:فروض الدراسة:

صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات العامة والتي نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المعتمدة في هذه الدراسة وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1- قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة الاختلالات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا تم تأهيلها وفقا لمقتضيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

2- سيناريوهات الآثار والانعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون إيجابية على المدى الطويل، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد وتكييفها وفق مقتضيات الانضمام.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة وعلى الأسئلة الفرعية، وترمي إلى تجسيد بعض الرؤى والاقتراحات التي قد تمكننا من تجاوز هذه المرحلة الانتقالية بأخف الأضرار، وانطلاقا من ذلك، فإن أهداف هذه الدراسة يمكن أن تتجلى في العناصر الآتية:

1- دراسة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومعرفة إلى أي مدى يساهم هذا القطاع في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

2- تبيان مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وتحديد أهم الرهانات والتحديات التي ستواجهه، خاصة بعد الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

3- إبراز القدرة التنافسية التي يمكن أن تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتعزيزها، لمواجهة الآثار المترتبة عن عملية الانفتاح خاصة على المدى الطويل.

4- بلورة مجموعة من السبل والمقترحات التي يمكن من خلالها تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يجعله قادرا على تحقيق المكاسب المرجوة، وتفادي السلبيات المنتظرة.

رابعا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، وهذا نتيجة لاختلاف الإمكانيات الاقتصادية بين هذه البلدان، وكذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعايير(الكمية) عدد العمال،حجم رأس المال قيمة المبيعات وقيمة الصادرات أو الواردات،و(المعايير النوعية) طبيعة الملكية والإدارة [1] أما في الجزائر فقد قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2001 تعريف يركز على حجم هذه المؤسسات، والذي يشمل عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، وقسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري إلى ثلاثة أنواع هي:

1-1- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، وحصيلتها السنوية لا تتجاوز عشرة (10) ملايين دينار؛

2-1- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل مابين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (200) مليون دينار، وحصيلتها السنوية لا تتجاوز مائة (100) مليون دينار؛

3-1- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 200 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار، وحصيلتها السنوية تكون بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار دينار [2]، ويمكن تلخيص الأنواع الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري .

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة متوسطة	50 إلى 200	محصور بين (200) مليون ومليارى (2) دينار	محصورة بين (100) و (500) مليون دينار

مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	اقل من (200) مليون دينار	اقل من (100) مليون دينار
مؤسسة مصغرة	(1) إلى (9)	أقل من (20) مليون	اقل من (10) ملايين دينار.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 77، سنة 2001، ص .04

2- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وإنشاء وزارة منتدبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما انعكس إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب الجداول التالية:

الجدول رقم 02: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة لفترة (1991- 2004)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد المؤسسات	22382	20207	23207	26212	126365	127000	118000
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	
عدد المؤسسات	137846	159507	168380	179893	189552	207949	

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2004 ، ص 20.

الجدول رقم 03: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل للفترة (2004-2016)

طبيعة المؤسسة / السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	نشاطات الصناعة التقليدية	مجموع المؤسسات	المساهمة في التشغيل
2004	225449	778	86 732	312 959	838 504
2005	245 842	874	96 072	342788	1.157.856
2006	269806	739	106222	376767	1.252.647
2007	293 946	666	116347	410 959	1.355.399
2008	392013	626	126887	519526	1.540.209
2009	455398	591	169080	625069	1.649.784
2010	369319	557	249196	619072	1.620.000
2011	391761	572	266976	659309	1.724.197
2012	420117	557	291164	711838	1.848.117
2013	459414	557	317845	777 816	2.001.892
2014	496 989	542	354522	852 053	2.157.232
2015	537901	532	396136	934 569	2.371.020
2016	539821	532	435474	975827	2.824.188

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2004، 2007، 2010، 2013، 2016 .

من خلال المعطيات المبينة في الجداول رقم 02 ، 03 نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة (1991-2016) حيث بلغ سنة 1991 تعداد 22382 مؤسسة، ثم انخفض إلى 20207 سنة 1992 ليرتفع بنسب قليلة خلال سنة 1993 و 1994، ليزيد بنسبة كبيرة سنة 1995 من 26212 سنة 1994 إلى 126365 سنة 1995 وهي السنة التي تطور وازداد فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أكبر تطور شاهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بسبب الاهتمام والعناية التي أولتها الدولة لهذه المؤسسات خلال هذه السنة التي تم فيها إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهي أول دولة عربية انفردت بهذه الوزارة، أما باقي السنوات فنلاحظ زيادة مستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2000 ، إذ وصل إلى تعداد 167602 مؤسسة خاصة و 778 مؤسسة عمومية، وبقيت هذه الزيادة مستمرة إلى غاية سنة 2012 ، حيث وصل في تعداد 711838 مؤسسة منها 711281 مؤسسة خاصة و 557 مؤسسة عمومية، وبمقارنة بين سنتي 2000 و 2016 نلاحظ أن تعداد المؤسسات تضاعف 06 مرات أي بزيادة قدرها 815447 ، وهذا التطور راجع إلى القوانين الصادرة في مجال ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية الثلاثة لدعم الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)، والتي خصصت لها قيمة 451 مليار دولار، بالإضافة إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها الذي يعتبر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات المؤسساتية التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2002-2017)، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2017، وبهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة تستحوذ على الغالبية العظمى من المؤسسات والمؤشرات، إذ أصبحت تمثل 94% من نسيج المؤسسات، و48 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، و56 % من اليد العاملة الناشطة حسب إحصائيات سنة 2016، وهذا راجع إلى الإمكانيات التي أولتها الحكومة الجزائرية إلى هذا القطاع من أجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع انفتاح الحدود بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وتقدم مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .[3]

خامسا: مفاهيم حول المنظمة العالمية للتجارة:

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: لقد اعتمدت في مراكش عام 1994 (الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف) ودامت هذه الجولة سبع سنوات تباينت وتصادمت فيها عدة مواقف لمجموعة من الدول، وشاركت في الجولة 122 دولة، من بينها 10 دول عربية اكتسبت صفة العضوية في المنظمة كل من مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، السعودية، الكويت، البحرين، قطر،

والإمارات العربية المتحدة، ومن الدول العربية التي تمتعت بصفة مراقب كل من ، الجزائر ، لبنان، السودان، عمان واليمن.

وتعتبر هذه الاتفاقية مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وتتخذ قراراتها بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو المسؤولين، وتعقد مؤتمرات وزارية دورية، تتلاءم دائماً وطبيعة المرحلة، وكانت بمثابة المحطات التي تتزود بها المنظمة العالمية للتجارة، حيث كان يعالج في كل مؤتمر أهم المستجدات العالمية التي لها تأثير مباشر على المنظومة التجارية العالمية، وعقدت المنظمة العالمية للتجارة تسع مؤتمرات وزارية منذ نشأتها إلى غاية سنة 2009.[4]

2- المهام: للمنظمة العالية للتجارة عدة مهام منها:

- تقوم بتسيير الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالقطاعات الجديدة، كالخدمات وجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛
- تقديم المعلومات والمساعدات التقنية للدول الأعضاء عن طريق خبرائها بمتابعة وتحليل وتنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية التي تنتهجها هذه الدول؛[5]
- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في إطار اتفاقيات المنظمة؛
- الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة؛
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات الملحقة بهما وذلك من اجل تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية، مثل احترام حقوق الإنسان والحافظ على البيئة؛[6]
- خفض أو إزالة الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية، وإقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزعات التجارية، وتوفير حرية التحرك لرؤوس الأموال والنفاذ إلى الأسواق.[7]

3- الأهداف: للمنظمة العالمية للتجارة عدة أهداف نذكر منها:

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح لها بالاندماج في اقتصاد السوق؛[8]
- الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة؛[9]
- تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نضام الحصص، والحد من دعم الصادرات، ومكافحة سياسة الإغراق؛
- حل الخلافات التجارية الدولية بإدخال قوانين جديدة لتسوية النزاعات. [10]

4- المبادئ: يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

- **مبدأ عدم التمييز في المعاملات للتجارة:** حسب المادة الثانية من الاتفاقية فإن المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة يعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة أخرى، أي أن التعامل بين الأعضاء المتعاقدين في المنظمة يكون بنفس المعاملة دون تمييز في ما يخص استيراد السلع؛[11]
- **مبدأ الحماية من خلال التعريفة التجارية:** إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييديه أخرى كالقيود الكمية؛
- **مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية:** وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية؛
- **مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية:** تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي؛
- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو غير الأعضاء؛ [12].
- **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية:** لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء؛
- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** يشترط هذا المبدأ على الدول المتقدمة تقديم مزايا تفضيلية إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل، وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.[13]

سادسا: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1- عوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة: رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة، لكن هذه الإجراءات لم تشفع لها بالانضمام لان لعملية الانضمام عدة عوائق ومشاكل نكر منها:

2- عوائق متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية: إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة آلية معقدة وطويلة تتطلب تحضير وتنسيق على أعلى مستويات، بين جميع مؤسسات الدولة، كما أن المفاوضات مع الدول الأعضاء تستوجب إدراج مسائل إستراتيجية كالنقل والاتصال والاستثمار وتحرير التجارة ومسائل متعلقة بالملكية الفكرية، لأن هذه المسائل التي تعتبر عادية بالنسبة للدول المتقدمة، فهي بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر تعتبر مسائل السيادة التي تدخل في إجراءات السياسة الداخلية للدولة.

- أن الطلب الذي قدمته الجزائر من أجل الانضمام إلى الجات سنة 1987 تم رفضه، وهذا يعود إلى المادة (120) من الدستور الجزائري، والذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة، إلا أن هذه المادة حذفت سنة 1998؛
- إن الجزائر عليها أن تتفاوض على تنازلات تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة الدعم الزراعي والتزامات تتعلق بمختلف قطاع الخدمات؛

- معظم الدول الصناعية ورغبة منها في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، تشترط أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما يزيد من صعوبات عملية انضمام الجزائر، وبالتالي لا تستفيد من التدابير التفضيلية التي تبنتها المنظمة لصالح الدول النامية؛
- إن المفاوضات المتعددة الأطراف تفرض على الجزائر تخفيض تعريفاتها الجمركية، وإزالة الحواجز التي تعيق دخول المنتجات الأجنبية مما يؤثر مباشرة على تنافسية منتجاتها المحلية؛
- تأخر انطلاق الجزائر في المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 ، نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف والتي يصعب تطبيقها في ظل الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة، إلا أن بعد جانفي 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة.

3- العوائق المتعلقة بنوعية الاقتصاد الوطني: تتمثل أهم العوائق المتعلقة بنوعية الاقتصاد في:

- تأخر تطور الاقتصاد الزراعي خاصة وأن الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع ضعيف جدا مقارنة بما تقدمه الدولة الغربية لقطاعها الزراعي؛
- النسيج الصناعي غير قادر على المنافسة حيث أن المنتجات الصناعية مازالت لم تصل إلى مستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة والسعر؛
- التجارة الخارجية مازالت محتكرة من طرف القطاع العام، رغم بعض التحرير الذي حدث في السنوات الأخيرة، وهو أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها المنظمة؛[14]
- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة، وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمانها في المجال الاقتصادي؛
- المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.[15]

سابعا: خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

مرت الجزائر منذ تقديمها لأول طلب للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سابقا، قبل أن تتحول لاحقا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل منها:

1- مرحلة تحويل طلب العضوية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة :بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود تم تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد مؤتمر مراكش مباشرة، بحيث ضيعت الجزائر الفرصة في هذا المؤتمر على أن تكون عضوا مؤسسا في المنظمة سنة 1994 بمراكش المغربية رغم حضور وفد كامل من وزارة التجارة.[16]

2- مرحلة جمع المعلومات (1996-2003): قدمت الجزائر في جوان 1996، مذكرة احتوت على مجموعة من المعلومات التي تخص السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية لوفد المنظمة، لمعرفة القوانين الداخلية ومدى تحقيقها لشروط الانضمام، بحيث احتوت المذكرة على مقدمة و06 فصول، وتم توزيعها على جميع الدول الأعضاء، ومرت هذه المرحلة بعدة جولات منها:[17]

- **الجولة الأولى:** انعقدت في مارس 1996، تلقت الجزائر في هذه الجولة مجموعة من الأسئلة تخص بعض جوانب سياسة التجارة الخارجية وقانون الجمارك، حيث تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة؛
- **الجولة الثانية:** بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، وتم تأجيلها إلى تاريخ لاحق؛[18]
- **الجولة الثالثة:** انعقدت في فيفري 2002، ووجهت في هذه الجولة عدة انتقادات للسياسة الاقتصادية الجزائرية لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية، وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة العالمية للتجارة، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة، بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية لقواعد وقوانين المنظمة العالمية للتجارة؛
- **الجولة الرابعة:** انعقدت في نوفمبر 2002، تم في هذه الجولة إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف، الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة بحيث تم إعداد ومناقشة 12 نص قانوني وتم الموافقة على 11 منها من طرف المنظمة؛[19]
- **الجولة الخامسة:** انعقدت في مارس 2003، حيث طلب وفد المنظمة العالمية للتجارة من خلال هذه الجولة الجزائر إلى أقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل؛ المصادقة على قوانين الملكية الصناعية، وفتح قطاع الخدمات، وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا، وخلق مجالات إنتاج جديدة.[20]

ثامنا: مرحلة المفاوضات حول شروط الانضمام (2004- 2014):

يمكن استعراض أهم الجولات التي قطعتها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة في هذه المرحلة على النحو التالي.

- **الجولة السادسة:** انعقدت في جانفي 2004، حيث تم عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية ،والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع؛[21]
- **الجولة السابعة:** انعقدت في نوفمبر 2004، تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة أكثر من 300 سؤال مكتوب، واختتمت المفاوضات الثنائية مع خمسة دول أعضاء هي (البرازيل، الأورجواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا)؛

- **الجولة الثامنة**: انعقدت في فيفري 2005، في هذه الجولة تم الرد على معظم الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة، وحل عدد من القضايا، و رغم مرور سبع جولات من الحوار، إلا أنها مازالت بعض المسائل العالقة من بينها سياسة الخوصصة، والمقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات معلقة إلى الجولات القادمة؛[22]
- **الجولة التاسعة**: انعقدت في جويلية 2008، تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة الخاصة بالملكية الصناعية والثقافية والاتفاقات الخاصة بالعراقيل التقنية والتجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي؛ [23]
- **الجولة العاشرة**: انعقدت في فيفري 2010، لم تقرر الجزائر من خلال هذه الجولة الرد على 96 سؤالا واردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، منها 15 سؤالا تتطلب دراسة معمقة نظرا لأثارها على الاقتصاد الوطني، وتشمل الأسئلة خصوصا ضوابط للأسعار من بينها سعر الغاز وتوريد السيارات المستعملة، والإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية أمام التجارة، وضريبة الاستهلاك ودعم التصدير؛ [24]
- **الجولة الحادية عشر**: انعقدت هذه الجولة يوم 05 أفريل 2013، بمقر المنظمة بجنيف السويسرية، حيث حملت حقيبة الوفد الجزائري الإجابة على بعض المسائل والمواضيع العالقة في الجولات السابقة مثل أسعار الغاز في القطاع الصناعي، وذلك بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للتصدير من خلال توفير نفس المعاملة للقطاع العمومي والخاص، وعدم ممارسة قيود على القطاع الأجنبي؛[25]
- **الجولة الثانية عشر**: انعقدت هذه الجولة في 31 مارس 2014، ، وتمحور مضمونها حول إجابات الجزائر على الأسئلة الإضافية المترتبة عن الجولة السابقة لفوج العمل المنعقد في أفريل 2013، بحيث جاوبت الجزائر إلى غاية هذه الجولة على 1933 سؤال، يتمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول، وكذا بتوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية.[26]

والمتتبع لملف الانضمام نلاحظ أن أعضاء المنظمة كلا يقدم شروط وفق أهدافه ومصالحه خاصة الاتحاد الأوربي، هو اكبر معرقل لدخول الجزائر إلى المنظمة، لأسباب إستراتيجية تتمثل في إطالة الاستحواذ على السوق الجزائرية، حيث يمثل انضمامها تعميم الامتيازات إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة وفق قاعدة الدولة الأكثر امتياز.

تاسعا: سيناريوهات الآثار المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنركز في هذه السيناريوهات على دراسة مختلف الآثار السلبية والايجابية التي ستخلفها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستنقسم هذه المؤسسات وفق هذه السيناريوهات إلى ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى ستزول لهشاشتها وعدم قدرتها على المنافسة، إما

الثانية ستتطلب وقت إضافي لتتمكن من مسايرة الوضع الجديد، والثالثة ستكون ناجحة وقادرة على مجاراة هذا الوضع، لأن منتجاتها ستطابق المعايير الدولية.

1- سيناريو الآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سنتعرض في هذا العنصر إلى بعض الآثار السلبية للاتفاقيات القطاعية والمتعلقة بالزراعة، الصناعة والخدمات، والاتفاقيات غير القطاعية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذه القطاعات.

1-1- الآثار السلبية لاتفاقية الزراعة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نصت اتفاقية الزراعة على عدم تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وتخفيض الدعم المباشر القائم الذي يقدم للصادرات الزراعية، وهذا ما سيحد من قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الزراعي، وبالتالي لا تكتسب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، لأن تكلفة السلع الزراعية في الأسواق العالمية منخفضة كثيرا عن تكلفة السلع الزراعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في هذا القطاع، لأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التزام الجزائر بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تدفق المنتجات الزراعية إلى السوق الجزائرية والتنافس مع المنتج المحلي، والسؤال الذي يطرح نفسه هل تستطيع سلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الناشطة في القطاع الزراعي منافسة سلع المؤسسات الأجنبية؟ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الناشطة في القطاع الزراعي بوضعيتها الحالية والتي تعاني من انخفاض في الإنتاجية وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وضعف إدارتها، بالإضافة إلى المعوقات الطبيعية مثل؛ مشكلة انجراف التربة وظاهرة صعود المياه خاصة في المناطق الصحراوية، والاعتماد على الزراعة غير المضمونة (سقي الأمطار)، وندرة الموارد المائية في بعض المناطق، كل هذه المعوقات تشير إلى عدم قدرة المنتج المحلي الزراعي في هذا الوقت من منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية على الأقل في المدى القصير.

أما السيناريو القائل بتحسن الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الناشطة في القطاع الزراعي في حالة كسب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، نتيجة للارتفاع المحتمل في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقليص المحتمل في المعونات الغذائية يشوبه الكثير من الشك، لأنه هذا الأمر لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها، بل يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة ومنها القيام بالاستثمارات في البنية الأساسية للزراعة والتعليم والبحوث الزراعية وتطوير التقنية الزراعية وطرق التوزيع والتخزين، أما إلغاء القيود غير الجمركية وتحويلها إلى قيود جمركية وزيادة وتيرة الانفتاح الاقتصادي يعني تزايد تدفق الواردات السلعية الزراعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تشجع على تطور القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة، ينتج عنها آثار سلبية على هذا القطاع، خاصة نتيجة إلغاء الدعم الذي ستقدمه الحكومة الجزائرية للمنتجين الزراعيين بالدرجة الأساس (الدعم المتعلق بمستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية) الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المحلية، مما

يشكل عبئا إضافيا على المستهلك الجزائري، وعلى تراجع الإنتاج الزراعي لعدم قدرة المنتجين على توفير مستلزمات الإنتاج لضعف القدرة المالية لمعظم المنتجين الزراعيين المحليين، وبهذا ستصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، وهذا ما يسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الزراعية، مما يستلزم غزو المنتج الأجنبي للمنتج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة.[27]

1-2- الآثار السلبية لاتفاقية الصناعة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تقسيم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في الصناعة حسب النشاط تتمثل في مؤسسات (الحديد والصلب، مواد البناء، الكيمياء، مطاط ، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق) ومن خلال الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، فإنه من المتوقع أن ترتفع تكلفة بعض صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي، وإلغاء دعم الصادرات، وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن، وارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات، كما أن تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق سيؤدي إلى اختفاء بعض صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها، مما سيزيد من معدلات البطالة في الأجل القصير، لأن مثل هذه المؤسسات تستقطب يد عاملة مؤهلة، ومن ناحية أخرى ستستفيد صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة من قواعد النظام التجاري العالمي الجديد المتعلقة بمكافحة الإغراق والدعم وإجراءات الوقاية من الواردات، لأنها ستتعرض إلى منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه خاصة من الدول الآسيوية.[28]

1-3- الآثار السلبية لاتفاقية الخدمات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن قطاع الخدمات يعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل في الجزائر، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في هذا المجال، والتي تم تقسيم هذه المؤسسات حسب الوزارة الوصية على هذا القطاع إلى عدة أنواع منها مؤسسات (النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية)، ومن هذا التقسيم نلاحظ أن الخدمات تغطي عدة فروع، ونظرا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات في الجزائر واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة، فإن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في هذا القطاع ستكون محدودة في الأسواق المحلية والدولية خاصة بعد كسب تأشيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، نظرا لسيطرة شركات الدول المتقدمة على مجال تجارة الخدمات، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في قطاعات التأمين، المصاريف، الخدمات الملاحية وغيرها، وبالتالي فإن فتح الأسواق الجزائرية أمام موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي تم تحريرها سيولد منافسة غير متكافئة، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج والتوظيف وما

يتبع ذلك من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات العاملة في المؤسسات النشطة في قطاع الخدمات، وفي نفس الوقت تزداد تحويلات أرباح الأجانب إلى الخارج، وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح، ومن بين أهم الآثار السلبية لهذه الاتفاقية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي:

- أنه من المحتمل أن يتشكل جزء كبير جدا من التجارة الدولية في الخدمات بواسطة الصفقات التجارية فيما بين المؤسسات، مما قد يتيح ممارسة التلاعب في الأسعار؛[29]
- نقل تدفقات رأس المال من الجزائر إلى الخارج، وخاصة حين تتركز الخدمات في القطاع المالي إذ تساعد كفاءة الشركات المصرفية والتأمينية الأجنبية في تسويق خدماتها في السوق المحلية، بينما تتجه استثماراتها إلى المنافذ الأجنبية ذات الربحية العالية؛
- المنافسة الشديدة التي ستتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في قطاع الخدمات المحلية من طرف البنوك وشركات التأمين الأجنبية، سواء عن طريق تقديم خدماتها عبر الحدود، أو بإنشاء فروع لها في السوق المحلية، وهو ما يقضي على التجارة المحلية في قطاع الخدمات، وتتكبد من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في هذا القطاع خسارة بالغة، إضافة إلى ما ستؤثر به سياسات الشركات والمؤسسات الأجنبية على السياسات الكلية للدولة، في حالة المنافسة غير المتكافئة؛
- تعتبر أغلب الدول النامية ومن بينها الجزائر مستورد صافي للخدمات، وبالتالي فإن تحرير هذا القطاع لن تستفيد منه الجزائر، لأنها في الأصل تعاني من عجز في ميزان خداماتها؛
- تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على حصة معتبرة من التجارة العالمية في مجال الخدمات، لذلك فإن تحريرها يعتبر فرصة كبيرة لهذه الشركات، لفرض سيطرتها على السوق الجزائرية، وبالتالي منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الناشطة في هذا القطاع.[30]

1-4- الآثار السلبية لاتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:

لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الحفاظ على وضعها التنافسي وضمان تواجدها الدائم في السوق خاصة بعد كسب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، لا بد من استدامة البحث والتطوير، ولن يتم ذلك إلا باستدامة تمويله، غير أن الاعتماد على المصادر الداخلية في التمويل مسألة جد صعبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمحدودية مواردها سيما بالنسبة للمؤسسات حديثة العهد بالسوق، كما أن تمويل الدولة لا يعول عليه كثيرا لأن السياسة الاقتصادية والتوجه الجديد للدول ينص على غير ذلك.

و للمحافظة على الوضع التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن تحقيقه بسهولة في ظل ارتكاز المنافسة على وسائل شرعية وغير شرعية، كالسرقات والقرصنة الفكرية، سيما وأنه لا يمكن إنكار العوائد الهامة المتأتية من الإنتاج الفكري، كما لا يمكن إنكار أن عمليات السطو عليه أصبحت سهلة مع انفتاح دول العالم على بعضها البعض وإمكانية انسياب المعلومة دون رقابة أو حواجز، لذلك أصبحت مسألة إحكام

السيطرة على المنتجات التكنولوجية من طرف مبدعها والاستفادة منها ما أمكن، ضرورة ملحة قبل أن تصبح متاحة للمنافسين.

- غير أن ظهور منتجات مشابهة من حيث الشكل ومجالات الاستخدام وأقل سعرا سوف يؤثر لا محالة، على الوضع التنافسي للمنتج الأصلي متى كان غير محمي، والواقع أن المقلد لا يهتم بالارتقاء بمستوى الجودة إلى أقصى درجاته بقدر ما يبحث عن بيع أكبر كمية ممكنة وفي فترة وجيزة وبأسعار منخفضة، أما إذا تعلق الأمر بمنتج مسجل سيكون من الصعب على المنافسين المحتملين الإقدام على تقليده، لأن هذا التصرف سيكلفهم عاجلا أم آجلا دفع تعويضات مالية للمنتج الأصلي على الخسائر التي سيتحملها من جراء انتهاك حقوقه ؛[31]
- أما مشاكل تسجيل الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة كسب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة سيكون صعبا أو غير متاح نهائيا، لأن عملية التسجيل تمر بعدة مراحل قبل أن تصبح محمية فعلا، بدء بتقديم طلب لدى الهيئات المختصة بالتسجيل وانتهاء بالحصول على الحماية بشكل من أشكال الملكية الفكرية الذي اختارته المؤسسات ليكون وسيلة لحماية إبداعها، وتتخلل عمليتي تقديم الطلب ومن ثم الرد عليه العديد من الخطوات المهمة وتسبقها العديد من الإجراءات الضرورية، والمهم في هذه العمليات هو تكاليف إنجازها، وفي الحقيقة ستحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن حماية ممتلكاتها الفكرية أو تبطئ في فعل ذلك بسبب التكاليف الباهظة التي تتطلبها عملية التسجيل إلى جانب عوامل أخرى، كعدم درايتها بأهمية حماية الملكية الفكرية أو اعتقادها الخاطئ بأن هذا النظام حكر على المؤسسات العملاقة أو أنه مناسب لنشاط دون الآخر.[32]

إن تطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى اختراق الأسواق الدولية يعني زيادة في تكاليف التسجيل، وبالتالي على هذه المؤسسات أن تسعى إلى تسجيل ابتكاراتها في كل دولة ترغب في توسيع نشاطها إليها، وأول ما يصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أعباء هو تكاليف ترجمة الوثائق المرفقة بالطلب بإحدى اللغات المعتمدة لدى الهيئات المختصة، وتعيين خبير يضطلع بمهمة الإشراف على التسجيل دوليا، ومتى تم ذلك تتحمل المؤسسات أيضا أعباء إجبار الآخرين على احترام حقوق ملكيتها الفكرية على الحدود عن طريق المتابعة المستمرة لأي انتهاك قد يحدث في هذه الدولة أو تلك، وحدوث أي انتهاك تنجر وراءه مصاريف أخرى تتعلق أساسا بالاستعانة بخدمات محام متخصص بقضايا الملكية الفكرية لرفع دعوى قضائية ضد المتجاوزين للحقوق المعنية، ومصاريف الدعاوى القضائية ليست هينة سيما إذا كانت دولية فقد ترتفع هذه التكاليف إلى مستوى ما صرفته المؤسسات على ابتكارها، خاصة إذا طالت مدة التحقيق لإثبات الضرر، وعند التأكد من حدوث انتهاك يمكن لصاحب الحق أن يطلب تدخل السلطات الجمركية لمنع استيراد أو تصدير المواد المعنية على الحدود وهو ما يتطلب أيضا دفع رسوم إضافية، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي ستقوم بتسجيل براءة الاختراع محليا وترغب في فعل ذلك دوليا عليها أن تقدم طلب الحماية الدولية في ظرف ستة أشهر، وبمجرد

انتهاء هذه المهلة لن يعود بمقدور المؤسسات تسجيله دوليا، إن هذا الشرط يضع المؤسسات في موقف صعب، فإما أن تخاطر وتكتفي بتسجيل التصميم محليا وبعدها تتحمل النتائج المترتبة عن ذلك، وإما أن تتحمل تكاليف إضافية في فترة وجيزة لحماية منتوجها دوليا مقابل الحصول على عوائد غير مضمونة في المستقبل.

إن تكاليف التسجيل لا تعني فقط التكاليف المدفوعة فعلا، وإنما ما يمكن أن تخسره المؤسسة عندما تطرح في السوق تكنولوجيا جديدة ثم تجد نفسها مضطرة للتوقف عن تسويقها بسبب اعتراض أطراف أخرى بدعوى أنها تملك حماية عن تكنولوجيا مسبقة محتواة في تلك التكنولوجيا الجديدة، أو بسبب ظهور تكنولوجيا منافسة أكثر تطورا، وفي كلتا الحالتين تتضرر المؤسسات بسبب عدم تمكنها من تعويض ما صرفته على الابتكار والتسجيل.

- إن القيام بعملية مقابلة بين المكاسب المنتظرة من السعي إلى تسجيل حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المتوقع دفعها يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام خيارين كلاهما صعب، فإما أن تسجل وتتحمل التكاليف الباهضة المترتبة عن ذلك، وإما أن تجنب نفسها دفع هذه التكاليف وبالتالي تواجه خطر القرصنة الفكرية ومن ثم تخسر ما صرفته من مبالغ على عملية البحث والتطوير.[33]

وكنتيجة لما جاء في هذه الاتفاقية التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بتحرير التجارة في السلع الصناعية، يمكن القول بأن هذه المنتجات كانت دوما على طاولة المفاوضات ضمن مسيرة الجات، كون أنها من مميزات صادرات الدول المتقدمة، وأن نصيب الدول النامية فيها ضئيل جدا ومنه تحرير القطاع يخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

1-5- الآثار السلبية لاتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التزام الجزائر بأحكام اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة، خاصة بعد كسب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، ستؤدي إلى بعض الآثارالسلبية مثل زيادة معدلات البطالة وخفض معدلات الأجور، والتأثير بالسلب على مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كون هذه الاتفاقية تهدف إلى تكريس هيمنة الدول المتقدمة، وشركاتها متعددة الجنسية باعتبارها النموذج الوحيد لتمويل وإدارة الاستثمارات وتوسعاتها بعيدة عن تصورات الهوية أو مفهوم الخصوصية المحلية، وتزيد المخاوف من تلك الشركات عند استخدام الأدوات المالية الجديدة مثل؛ المشتقات المالية وغيرها، وكذلك التعاملات في النقد الأجنبي داخل أسواقنا، وعند تكوين احتكارات في الأسواق المحلية أو قيامها بممارسات تجارية لتقييد الأسعار أو الدخول إلى الأسواق وغيرها من الممارسات غير المشروعة، وهو ما يمكن أن يحد أو يلغي تماما فاعلية السياسات الاقتصادية في الجزائر.[34]

أما على صعيد المنافسة فإن الاتفاق بشأن الاستثمار يشكل خطورة على المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الذين سيضطرون للخروج من السوق بسبب صعوبة المنافسة، ولن تستطيع الدولة كبح جماح الاستثمار الأجنبي في هذه الحالة، طالما لم يكن لديها قوانين فعالة لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ومنع تحطيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

لهذا نجد الدول النامية عارضت هذه الفكرة أي إدراج موضوع الاستثمار الأجنبي في المفاوضات لاعتقادها أن الدول المتقدمة تتمتع بمراكز قوى لا تقدر الدول النامية على منافستها فيها، وأن أي التزام من جانب الدول النامية سوف ينطوي على الإضرار بمصالحها سواء من ناحية رفع تكلفة التنمية أو من ناحية النقص من قدرتها على التحكم في سياسيات التنمية والاستثمارات الأجنبية.[35]

ولم يتطرق الاتفاق إلى جل الإجراءات المقيدة للاستثمارات الأجنبية الشائعة في هذه الدول، كما لم يتعرض الاتفاق إلى قضايا تراها الدول النامية ذات أهمية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية كالسياسات الاستثمارية للشركات العالمية والممارسات الغير مرتبطة بشروط المنافسة.[36]

من المتوقع أنه بتطبيق هذه الاتفاقية يترتب عليه الإخلال بالبنية الاقتصادية الوطنية لأن الدولة إذا ما فتحت الباب بوجه الاستثمار بموجب هذه الاتفاقية ليس لها الحق في فرض المكون المحلي أو إلزام المستثمر بتشغيل الكادر المحلي أو حتى في تحديده لتوجهات الاستثمار، كما أن فتح أبواب الاستثمار دون وجود خطة صناعية محددة قد يؤدي في العديد من الأحيان إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية لصناعات المؤسسات المحلية القائمة، كما في الصناعات الغذائية التي قد تعد هدفا للأطراف المستثمرة كون السوق الجزائرية تمثل سوقاً استهلاكية واسعة، ووجود حاجات قائمة والتي تستطيع هذه الأطراف تعطيلها بما تمتلكه من قدرة تنافسية وقوة إعلانية، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات. [37]

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الاتفاقية تحضر القيود التجارية التي تؤثر على الاستثمار، ولكنها لا تتضمن أي معالجة للتدمير المحتمل للتجارة والناجم عن أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات، ومن ثم فإن اتفاقات التجارة المرتبطة بالاستثمار تضعف من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في مواجهة المؤسسات المتعددة الجنسيات.

ب- سيناريو الآثار الإيجابية المحتملة لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سنركز في هذا العنصر على دراسة مختلف الآثار الإيجابية التي ستخلفها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينطلق من فرضية حدوث إصلاحات على الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جراء تطبيق هذه الاتفاقيات، خاصة على المدى البعيد ، لأن منتجاتها ستطابق المعايير الدولية، من خلال تحسين القدرات الإدارية والفنية والتسويقية وتشجيع وتسهيل استخدام التقنيات الحديثة في التجارة والتسويق، وهذا ما يسمح لها من بلوغ الأهداف المسطرة خاصة على المدى الطويل.

1-6- الآثار الإيجابية لاتفاقية الزراعة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدي إلى حدوث اتجاه تصاعدي لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الدعم الزراعي، إضافة إلى حدوث انكماش في المعروض العالمي من السلع الزراعية نتيجة إزالة وتخفيض الدعم

الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة للمزارعين. وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في الموازين التجارية الزراعية العربية، والجزائر باعتبارها دولة عربية فإن تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الاتفاقية لن يكون سريعا أو كاملا، إلى أنه يمكن أن تستفيد بعض المؤسسات من هذا التحرير، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الزراعي مثل إنتاج التمور وبعض الفواكه الطبيعية الغير خاضعة للتهجين الكيمائي، لأن هذه المنتجات مطلوبة بكثرة خاصة في الدول الأوربية لسلامتها وجودتها، بالإضافة إلى بعض المؤسسات المنتجة لبعض الزيوت النباتية بأنواعها مثل زيت النخيل، زيت الزيتون وزيت عباد الشمس وزيت الصوجا، إضافة إلى أنواع أخرى من الفواكه والخضروات والنباتات العطرية والزهور التي يمكن زراعتها وتطويرها، وهذا ما يتطلب الانتقال الديناميكي لهذا القطاع، ويمكن استفادة هذه المؤسسات من اتفاقيات المنظمة لحماية حقوقها التجارية، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، وهذا ما يجعل الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية في وضع أقوى، أما الارتفاع المتوقع للسلع الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عليها في البلدان الأوروبية، هذا ما سيعطي حافزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا القطاع على تحسين منتوجها الزراعية والتوسع في إنتاجها من خلال الاعتماد على الطرق الحديثة في التقانة وطرق التوزيع والتخزين والتبريد، ومحاولة استفادة هذه المؤسسات من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة العالمية للتجارة، والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما تتمتع به هذه المؤسسات من مساندة حكومية " تسمى متوسط إجراءات المساندة " حيث تنص الاتفاقية في هذا الميدان على تخفيض المعدل بنسبة 20% خلال 06 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 13.3% خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، والجزائر باعتبارها دولة نامية عند الانضمام لها مدة كافية لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الزراعية للمنافسة، وتستفيد من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24% على مدى 10 سنوات، مما يسمح لمنتجات هذه المؤسسات، إلى إيجاد أسواق لها جديدة نتيجة رفع القيود التي تحد حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة، ولهذا يجب إعادة تنظيم وإدارة القطاع الزراعي بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستخدام احدث الأساليب العلمية في استطلاع الأراضي وترشيد استخدام المياه، وإعادة النظر في التركيب المحصولي للقطاع الزراعي على أساس الميزة النسبية، وخلق فائض لهذه المؤسسات يمكن تصديره للخارج في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية.[38]

1-7- الآثار الإيجابية لاتفاقية الصناعة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الجزائر باعتبارها دولة نامية فان انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، سينجر عنه انعكاسات وآثار على عدة قطاعات، ومن بينها صناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يتطلب إعادة هيكلة هذه المؤسسات بما يتناسب مع التزامات وشروط المنظمة العالمية للتجارة، بهدف حصر السلبيات و التعامل معها وتعظيم الإيجابيات، لأنه من خلال تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، سينجر عنه ارتفاع تكلفة بعض صناعات هذه المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي، أما المؤسسات التي تتمتع بمزايا نسبية في منتوجاتها مثل؛ صناعة المنسوجات الملابس أو الصناعات الدوائية قد تجد لها مكانة وفرصة في السوق

على المدى الطويل، لأنها قد تكون محدودة جداً في الآجال القصيرة والمتوسطة بسبب زيادة شدة المنافسة الدولية لهذه الصناعة من دول أخرى، ومن بين أهم الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: [39]

- ستسمح الاتفاقية لمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الناشطة في القطاع الصناعي إن تفرض حصص كمية مؤقتة لسلعة أو أكثر بشرط إلا يكون هذا الإجراء خطراً كاملاً مع التزام التخفيض التدريجي له بحيث يزال بعد ذلك نهائياً، وهذا ما يعتبر وسيلة فعالة لتشجيع الصناعات الوطنية في أطوارها الأولى، لحين تعاظم قدرتها على المنافسة العالمية، لأن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار، بل تعتمد كذلك على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتميز الإنتاجي، ويعني ذلك ضرورة تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوسائل تنافسية جديدة تواجه بها الواردات الصناعية في الأسواق المحلية، وكذا تسهيل عملية الوصول للأسواق الدولية؛
- يمكن في إطار تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة تغيير الهيكل الإنتاجي لصناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية في ظل المنافسة، وإيجاد منافذ لتسويق المنتجات تجعل المؤسسات تهتم أكثر بزيادة وتحسين الجودة والسعر؛
- إن عملية تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو إلغائها التدريجي سيؤدي إلى التقليل من فاتورة استيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية والتي تحتل مرتبة معتبرة في هيكل الواردات، وهو الأمر الذي سيجعل المنتجات الصناعية الوطنية أكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية؛[40]
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل و نقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، كما ستساهم هذه الاستثمارات في تنمية التصدير خارج قطاع المحروقات، وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير شروط استقبال هذه التدفقات؛
- توفير التمويل اللازم والدعم الحكومي وتوفير الإعانات في مجال البحث والتطوير، إلا أنه على الرغم من أهمية ذلك كله يبقى توفير السوق العامل المهم لتطور وتوسع الصناعة، هذا الأمر يجب أن تأخذه على عاتقها الجزائر من خلال تنسيق الجهود ما بين المؤسسات الخاصة والعمومية المختلفة، ومحاولة تجميع الصناعات الواحدة وتوحيدها من خلال تبادل الخبرات و الكفاءات المتوفرة؛ [41]
- يمكن أن تستفيد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في بعض القطاعات الصناعية من إلغاء التعريفات الجمركية على بعض المنتجات المهمة مثل؛ المستحضرات الصيدلية والمعدات الإنشائية والمعدات الطبية وزيوت المعدات الزراعية والخشب والورق والألعاب، ولهذا أعبر

اهتمام خاص لبعض التعريفات الجمركية العالية جداً وإلى مساعدة الأقطار النامية بتخفيض التعريفات الجمركية على بعض المنتجات.

8-1- الآثار الإيجابية للاتفاقية الخدمات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد سعت الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، نظرا لما تحققه لها من مكاسب كبيرة، وبالتالي فالدول النامية لن تستفيد كثيرا من تحرير تجارة الخدمات، بحيث وجدت نفسها مجبرة على قبول إدراج تجارة الخدمات والالتزام ببنود الاتفاقية، مقابل الاستجابة لبعض مطالبها الخاصة بالتخفيضات السلعية، والجزائر باعتبارها دولة نامية فعند كسب تأشيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فان الآثار الإيجابية المحتملة على قطاع خدمتها بصفة عامة ومؤسستها الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الخدمات يمكن إبرازها في: [42]

- فبخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات السياحية فإنها لن تستفيد كثيرا في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة كتشجيع إقامة المرافق السياحية كالفنادق وغيرها فإن ذلك سيكون له اثر إيجابي وسيسمح للجزائر بتحقيق بعض الإيجابيات؛
- أما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية فحسب الواقع الجزائري فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيقود إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية، وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة، لأنها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة خاصة على المدى القصير، فبطبيعة الحال المصارف الجزائرية لا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا التي طرأت على القطاع المصرفي العالمي الذي أصبح يملك الوسائل العديدة، والأداء المتميز في الخدمات المالية والمصرفية، ولكن على المدى الطويل نتيجة احتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الأجنبية يمكن أن يعطي حافز لهذه المؤسسات بأن تساير هذه التطورات، وتكتسب حصة معتبرة لها في السوق؛
- أما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات الاستشارية والدراسات فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر، حيث أنه يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق الجزائرية بتكلفة أقل من الخدمة التي تقدمها المكاتب الجزائرية القائمة الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والكوادر المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخص العمالة الوطنية، وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد الجزائري، حيث يستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب، علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها بالإضافة إلى أنها ستوفر فرص العمل للجزائريين؛ [43]

- وأما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع خدمات الاتصال ونظم المعلومات وغيرها من الخدمات الأخرى فإن الجزائر تعتبر بلد مستورد لمثل هذه الخدمات وبالتالي فإن تأثرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية؛
- وقد يسمح الاتفاق في مجال الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية الناشطة في هذا القطاع، اتخاذ إجراءات وقائية لحماية خدماتها التي التزمت بتحريرها وتعديل أو سحب هذه الالتزامات بعد عام واحد عند تعرضها لمشكلات، دون انتظار انقضاء فترة ثلاث سنوات التي حددها الاتفاق؛
- كما يقضي الاتفاق بأن تنشئ الدول المتقدمة نقاط اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في البلدان النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها والمتعلقة بـ: الجوانب التجارية والفنية في توريد الخدمات، شروط تسجيل المؤهلات العلمية والاعتراف بها والحصول عليها، وتوافر تكنولوجية الخدمات؛
- قد يؤدي تحرير التجارة في قطاع الخدمات إلى استفادة شركات الخدمات المحلية في الدول النامية من عامل المنافسة، الذي سيفرض عليها تحسين الكفاءة وتطوير الأداء ومن ثم الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية، والاستعداد للمنافسة الخارجية، خاصة في أسواق الدول النامية؛
- أما بخصوص النفاذ إلى الأسواق فأن الاتفاق لا ينص على التحرير الفوري، وفتح الأسواق في مختلف قطاعات الخدمات، بل يترك لكل دولة اختيار ما تراه مناسبا من القطاعات لفتح أسواقها، ويتعهد كل عضو بمعاملة كل من الخدمات الأجنبية والخدمات المحلية، وكذلك موردي الأجانب والمحليين على قدم المساواة وبلا تمييز تطبيقا لمبدأ المعاملة الوطنية.[44]

مما سبق نصل للقول بأنه طالما أننا نعيش في عالم يرسم الأغنياء فيه قواعد اللعبة، وطالما أن تقوية مركز الجزائر خصوصا والبلدان النامية عموما في النظام التجاري العالمي الجديد في مواجهة الأغنياء والمنافسين الآخرين، يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، سوف يكون التعايش، بدرجة أو بأخرى مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لامناص منه، وفي ظل هذه الظروف لا مفر أمام الجزائر وسائر الدول النامية، إلا العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام، وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية.

1-9- الآثار الإيجابية لاتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أن مناقشة اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في إطار جولة الأورجواي، لم تكن إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتها واختراعاتها العلمية والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية، وتتكون هذه الاتفاقية من (73) مادة تناولت الـ

(40) مادة الأولى منها شروط الالتزام بالاتفاقية ونطاق استعمال حقوق الملكية الفكرية، أما المواد الأخرى فقد تناولت الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق الفكرية والاختراعات وامتلاكها، والمحافظة عليها وتسوية المنازعات بشأنها والترتيبات المرحلية للتطبيق، ولهذه الاتفاقية عدة آثار إيجابية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها:[45] أن تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، هذا ما قد يحسن من أدائها من خلال إيجاد معارف جديدة لها، بدلا من اعتماد معارف موجودة قديما، لتتمكن المؤسسات من الحفاظ على وضعها التنافسي، من خلال الاعتماد على مصادر التمويل والتي بمجرد الانضمام ستدخل الكثير من المؤسسات المالية لتمويل هذا النوع من المؤسسات، لأن تمويل الدولة لا يعول عليه كثيرا لأنه لم يعد متاحا بالقدر الكافي.

- إن المحافظة على الوضع التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن تحقيقه بسهولة في ظل ارتكاز المنافسة على وسائل شرعية وغير شرعية، كالسرقات والقرصنة الفكرية وانسياب المعلومة دون رقابة أو حواجز، وبإحكام السيطرة على المنتجات التكنولوجية من طرف مبدعها والاستفادة منها ما أمكن، ضرورة ملحة قبل أن تصبح متاحة للمنافسين، وهذا ما قد يجعل الأعمال الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محمية من خطر السرقات والقرصنة والتقليد، لأنه عند استعمال منتوج معين يجب العودة إلى المالك الأصلي والحصول على إذن مسبق منه؛
- إن كبح ممارسات المنافسين عن طريق براءات الاختراع أو النماذج الصناعية ليس الحل الوحيد لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بل توجد حلول أخرى من بينها تكوين قاعدة صلبة من المستهلكين الأوفياء، ولن يكون ذلك إلا بحماية المنتوج بواسطة الاسم التجاري أو المؤشرات الجغرافية، لأنها من الوسائل التي تضفي على المنتوج تميزا أكثر في مواجهة المنتجات المنافسة التي تشبع الحاجات نفسها سواء كان المنتوج سلعة أو خدمة؛
- ويمكن لمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، أن تكسب ثقة المستهلك ويقبل على شرائها مهما طالت مدة بقائها في السوق، ومهما تعرض لعمليات تمويه أو تشويه من منتجات مقلدة ومنافسة إذا توفر فيه اسم معبر وتصميم جذاب وألوان منسقة ورسم جغرافي يشير إلى مواصفات حقيقية موجودة في المنتوج، بالإضافة إلى مستوى عال من الجودة، وتنبع تلك الثقة من احترام المنتج الأصلي لمتطلبات المستهلك فتتوطد العلاقة بينهما وتسهل التفرقة بين الأصل والتقليد، مما يزيد من أرباح المؤسسات ويحافظ على حصتها في السوق أو يوسعها؛ [46]
- إن عملية تسجيل الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يحمي حقوقها وهذا ما يزيد من تمويلها وتمويل عمليات البحث والتطوير ودعم القوى التفاوضية للمؤسسات في قضايا التراخيص، وفتح آفاق جديدة لهذه المؤسسات وترقيتها إلى مصاف المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى رفع أصولها المالية، وكل ذلك من شأنه أن يقطع الطريق على المنافسين المحتملين

ويدعم من قدرتها التنافسية، غير أن المؤسسة أثناء التسجيل تصطدم بالتكاليف الباهضة التي تتطلبها العملية مما يثبط عزيمتها ويجعلها تتراجع في الإقبال عليه سيما إذا كانت المصاريف المطلوبة لا تتناسب والعوائد المتوقعة؛

- يمكن استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الفترة الانتقالية التي تندرج تحت غطاء اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، خاصة المؤسسات الناشطة في مجال صناعة الأدوية والكيماويات الزراعية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية، والتي حددت ب 5 سنوات قبل التنفيذ للدول النامية، مقابل عام واحد للدول المتقدمة، و 11 عاما بالنسبة للدول أقل نموا.[47]

1-10- الآثار الإيجابية لاتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تطبيق الجزائر لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة بعد كسب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، سيحفز المؤسسات المتعددة الجنسيات من زيادة الاستثمارات المحلية من خلال الشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للنهوض بالقطاعات الإنتاجية المحلية، ومن بين الآثار الإيجابية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:[48]

تميل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى التركز في صناعات محددة، مثل؛ صناعة السيارات، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعات البرمجيات والمعلومات وأجهزة الكمبيوتر، وهذا ما سيكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذه المجلات خبرة كافية للوصول بعد فترة إلى الصناعة المحلية بنسبة 100%.

- إن دخول المؤسسات متعددة الجنسيات إلى الجزائر سوف حفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على محاولة إنشاء وحدات إنتاج جديدة؛ مثل فكرة تبني استراتيجية العناقيد الصناعية والتشابك بين المؤسسات الوطنية، من أجل منافسة هذه المؤسسات الأجنبية من خلال الاحتكاك بها، ومحاولة تحديث الهيكل الصناعي للمؤسسات المحلية؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية الصناعية الجزائرية، والذي يعتبر عاملا هاما في تحسين وإدخال الفعالية على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية؛[49]
- محاولة تعديل التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر بصورة تؤمن الرأس المال الأجنبي أو المحلي حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره، وحرية التصرف في الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية، والأهم من ذلك هو ما توفره أحكام هذه الاتفاقية من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات المحلية المهاجرة إلى أسواق الاستثمار المحلية؛[50]
- تعطي اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الحق للاستثمارات الأجنبية أحد أشكال النقل الدولي للتكنولوجيا، حيث هناك اتفاقيات الترخيص التي يقوم الطرف المرخص

بمقتضاها إعطاء الطرف المرخص له حق تصنيع منتجات محددة، وهناك المشروعات المشتركة التي يدخل من خلالها صاحب التكنولوجيا كشريك في رأسمال المشروع المزمع استعمال التكنولوجية المنقولة من خلاله، كما نجد فيه كذلك إقامة فروع أو شركات مملوكة ملكية كاملة للطرف الأجنبي داخل الاقتصاد الوطني.[51]

عاشرا: خاتمة البحث:

- الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، للاستفادة من الامتيازات التي تقدم للدول النامية، ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تنوع وتزيد من صادرتها خارج قطاع المحروقات، لأننا كما نعلم أن أسعار المحروقات في حالة تذبذبات مستمرة تخضع لعدة عوامل خاصة الخارجية منها، وهذا لا يتم إلا من خلال خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، لأنها أصبحت تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية، من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة، وتعتبر قارب النجاة لاقتصادنا في ظل التغيرات الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر قاب قوسين أو أدنى من ضمان تأشيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. ومن خلال هذه الدراسة تم صياغة بعض التصورات المقترحة حول الآثار التي ستخلفها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

- **النتائج**: وبناءا على ما سبق ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، فلقد قمنا بصياغة بعض النتائج على النحو الآتي :

♦ بينت الدراسة أن اكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات، فإن الدول النامية التي ترغب في الحصول على العضوية في المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزايا والتنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة.

♦ بينت الدراسة أن الآثار والانعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون إيجابية على المدى الطويل، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد، من خلال تحسين طرق التسيير، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية، والتركيز على العنصر البشري بصفته رأس المال الجوهري بالنسبة للمؤسسات في ظل الأوضاع الراهنة التي تنشط فيه هذه المؤسسات، لأنه يمثل جوهر الإصلاح ومن دونه ستبقى الأمور تراوح مكانها.

♦ بينت الدراسة أنه على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق تطورها، مثل؛ التمويل، ومشاكل العقار الصناعي، وعدم توفر بنوك معطيات اقتصادية عن هذا القطاع، كما أنه بالرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال ظاهرة البيروقراطية من أهم مميزات الإدارة الجزائرية.

♦ المبالغة في التعقيدات الإدارية، وفى شروط الحصول على التمويل اللازم تعتبر من أهم المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تصيب الشباب الراغب في إقامة مشروع إنتاجي بحالة من الإحباط وعدم اليقين، الأمر الذي يتطلب تبسيط الإجراءات (الشباك الواحد)، وتغليب عنصر الكفاءة ومؤهلات باعث المشروع وروح المخاطرة لديه على الضمانات التقليدية.

♦ عملت سياسة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الثمانينيات إلى التسعينيات على الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيتها من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات الصناعية الضخمة العاجزة، وسياسة التنمية الغير المتوازنة، ولكن لم يكن لها الأثر الإيجابي على أدائها، بل بقيت المحروقات هي المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

- **التوصيات:** من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

♦ إعادة تخصيص عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية والأكثر مردودية، وبذلك ستساهم في رفع إنتاجية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمفاضلة بين الأنشطة التي يجب الاهتمام بها والأنشطة التي يجب التخلي عنها.

♦ تحسين وتأهيل الطاقم المؤطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية وإعادة الرسكلة، لأنه أي برنامج للتأهيل محكوم عليه بالفشل، إن لم يصاحبه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، فالارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومردودية المؤسسة.

♦ ضرورة الإسراع في وضع تشريعات خاصة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تطوير التشريعات القائمة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع مثل؛ قانون الاستثمار والضرائب والإجراءات الإدارية والمصرفية المختلفة، والتعريفات الجمركية على المعدات ومستلزمات الإنتاج، والإعفاءات والحوافز المشجعة لمزاولة النشاط الاقتصادي، بحيث تكون هذه التشريعات متناسقة وواضحة في اتجاه تشجيع المبادرين على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل منظم.

♦ محاولة إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المؤسسات وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي، وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

♦ التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع الإقليمي وعمل خارطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البلاد وبشكل دوري ، لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة القائمة بالفعل، و تموضعها في الخريطة الجغرافية، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية تنطلق من مقدمات واقعية.

♦ إن الاهتمام بموضوع تشجيع الإقبال على المؤسسات الصغيرة لا يجب أن يقتصر على الجانب التنظيمي من توفر الهيآت والإدارات التي تشرف على هذا النوع من المؤسسات فقط، بل يحتاج أيضا إلى توفير المناخ

المناسب لها، وذلك من خلال توفير منظومة متكاملة من الناحية القانونية والتنظيمية والتمويلية، وهذه المنظومة لا ينبغي أن تكون مبنية على أساس انطباعات أصحاب القرار والسياسيين، وإلاّ كانت النتيجة هي إهدار الأموال العمومية دون فائدة.

♦ ضرورة إبلاء المزيد من الاهتمام والعناية بعملية تسويق منتجات المؤسسات من خلال هيئات حكومية تقوم بتنظيم معارض تشجع على تقديم وتسويق منتجات أصحاب العمل الصغار من الشباب، مع إعطاءهم ميزة تفضيلية وتسهيلات أخرى للمشاركة في معارض إقليمية ودولية بحثا عن فتح أسواق جديدة؛

♦ محاولة إدخال فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناهج التعليم، وإضافة مقررات علمية تهدف إلى تخريج مبادرين ومستثمرين في القطاع الخاص توازيا من موظفين للعمل بالقطاع العام؛

♦ تحديد خارطة جغرافية تبين المناطق وأهم المشروعات أو المجالات التي يمكن الاهتمام بها في كل منطقة وتكون لها ميزة نسبية أو ارتباط بالبيئة والموارد المتاحة في كل منطقة تراعي فيها إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع هذه المنطقة؛

♦ ينبغي صياغة مسودة التقرير بالشكل الذي يمكّن القارئ من استيعاب المعلومات في أقصر وقت بحيث لا تضيع الأفكار الرئيسية وسط التفضيلات غير الضرورية وحتى تكون صياغة التقرير أكثر منطقية وواقعية.

الاحالات والمراجع

(1) Laura J. Spence & Mollie Painter-Morland, **Ethics in Small and Medium Sized Enterprises**, New York, 2010.P.59.

(2) القانون رقم 01-18، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص4.

(3) عموري براهيتي، **واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة في الملتقى العربي السادس حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 24-26 أفريل 2011، تونس, ص 5.

(4) ناصر دادي و متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية, الجزائر، 2003، ص 57.

(5) عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999، ص 30.

(6) PATRICK F. J. MACRORY, ARTHUR E. APPLETON, MICHAEL G. PLUMMER, T**he World Trade Organization: Legal, Economic and Political Analysis**, Printed in the United States of America, VOLUME I,2005, p 129.

(7) المرسي السيد حجازي، **المنظمة العالمية للتجارة عرض تاريخي وتحليلي**، الدار الجامعية، بيروت،2001 ، ص 28.

(8) جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، سنة 2012، ص 2.

(9) عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر**، دار النشر لمجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، سنة 2003 ، ص 106.

(10) ASIF H. QURESHI, **INTERPRETING WTO AGREEMENTS PROBLEMS AND PERSPECTIVES**, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 2006,P 167.

(11) زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية للطباعة والنشر، سنة 1998، ص 226.

(12) Richard E. Mshomba ,**Africa and the World Trade Organization, Africa and the World Trade Organization**, New York, 2009, p11.

(13) Mehdi Abbas . LABORATOIRE D'ECONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE UMR 5252 CNRS – UPMF- NOTE DE TRAVAIL N° 9/2009. **Mondialisation et développement Que nous enseigne l'enlisement des négociations commerciales de l'OMC** ? décembre 2009. p 8.

(14) وزارة التجارة الجزائرية ، **تقرير خاص حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، 2001 ، ص 20.

(15) سليم سعداوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة معوقات الانضمام وآفاقه**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 79.

(16) محمد زيدان، **الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2004، ص 137.

(17) جلاطو جيلاني،**تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة البرلمان الجزائري،العدد 01، الجزائر، 1998، ص. 25.

(18) نفس المرجع أعلاه.

(19) عبود زرقين و توايتية الطاهر، **اثاروانعكاسات انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10،جامعة لمسيلة, 2013 ، ص. 152.

(20) سليم سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.57.

(21) توايتية الطاهر، **انضمام الجزائرإلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي،2016، ص.177.

(22) تصريح وزير التجارة الجزائري" **نور الدين بوكروح** " لجريدة الخبر، العدد 4299، بتاريخ 2005/01/23، ص 04.

(23) عبود زرقين و توايتية الطاهر، **الاثارالمرتقبة لانضمام الجزائرالى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، جامعة بغداد، 2015, ص 212.

(24) تصريح وزير التجارة الجزائري " **الهاشمي جعبوب** " للإذاعة الجزائرية يوم 2010/02/22 على الرابط :
http://www.entv.dz/tvar/index.php

(25) عبود زرقين و توايتية الطاهر، اثار وانعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

(26) توايتية الطاهر، **مرجع سابق**، ص 86.

(27) مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 311.

(28) زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، غير منشورة, 2006، ص 250.

(29) فريد كورتل، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات** مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة، جامعة فرحات عباس، بسطيف، المنعقد يومي 29-30 أكتوبر2001، ص 07.

(30) بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة, 2008، ص59.

(31) عبد السلام مخلوفي، **اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة أداة لحماية التكنولوجيا أو لاحتكارها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، مخبر العولمة, جامعة الشلف, 2007، ص 09.

(32) صالح عمر فلاحي و ليلى شيخة، **موقف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حقوق الملكية الفكرية بين ضرورة التسجيل وارتفاع تكاليفه**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، المنعقد يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 04.

(33) بلعور سليمان، **مرجع سابق**، ص61.

(34)بلعور سليمان، **مرجع سابق**، ص60.

(35) إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها والنظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 103.

(**36**) Mourad Benachenhou, « inflation, dévaluation, marginalisation » Dar Echarifa, Alger 1992 ,P.104.

(37) محمد عمر حماد أبو دوح، **المنظمة العالمية للتجارة واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 85.

(38) نبيل حشاد، **الجات و المنظمة العالمية للتجارة أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 359.

(39) ألويس عبوش يونو وشهاب احمد إسماعيل، **آثارانضمام العراق إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30، 2011، ص 16.

(40) بلعور سليمان، **مرجع سابق**، ص 59.

(41) توايتية الطاهر، **مرجع سابق**، ص 289.

(42) سعيد النجار، **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995، ص130.

(43) بلعور سليمان، **مرجع سابق**، ص 60.

(44) فريد كورتل، **مرجع سابق** ، ص 07.

(45) تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، **دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية**، الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، لندن، 2002، ص 20.

(46) تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، **مرجع سابق**, ص 20.

(47) بلعور سليمان، **مرجع سابق**، ص 61.

(48) صفوت عبد السلام عوض الله، **المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، مداخلة مقدمة في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بكلية الحقوق جامعة عين شمس، الكويت، المنعقد يومي 15 و16 ديسمبر 2001، ص 1805.

(49) بلعور سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

(50) عباش قويدر وإبراهيم عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، مخبر العولمة، جامعة الشلف، 2005، ص 71.

(51) محمد عمر حماد أبو دوح، **المنظمة العالمية للتجارة واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص86.